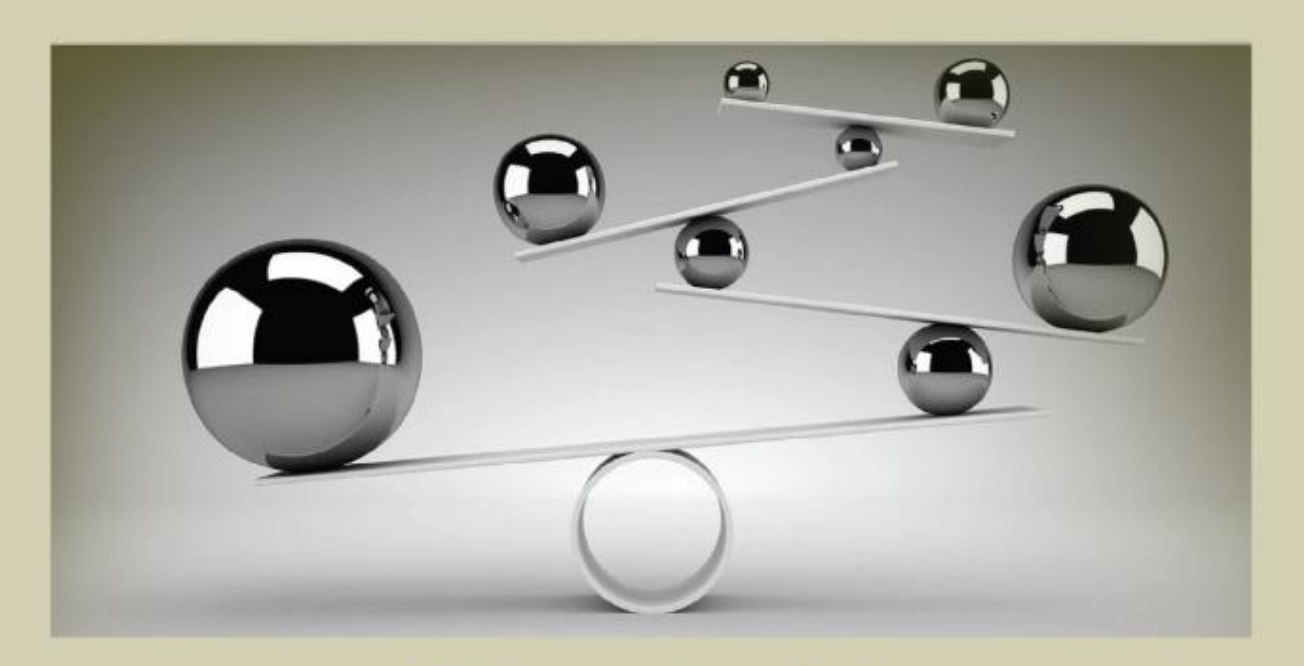


دراسة تأصيلية مقارنة بالنظريات الوضعية



د. أبونصر بن محمد شخار



نشر جمعية التراث

الجزائر

الطبعة الأولى

شعبان 1442هـ/ مارس 2021م

مقدمة

تُعدّ قضية "العدالة الاجتماعية" من أهم القضايا الاجتماعية والسياسية قديما وحديثا، وكانت سببا محوريا لقيام ثورات عديدة في التاريخ البشري القديم والحديث والمعاصر، ولا تزال الشغلَ الشاغل للناشطين في السياسة وحقوق الإنسان وحركات المجتمع المدني، وهي القضية الأكثر حضورا في الدراسات المعاصرة في الفلسفة السياسية والقانون، وتتباين الرؤى والنظريات في مفهوم العدل الاجتماعي وفي وسائل تحقيقه، وتختلف في تحديد شكل المنظومة القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتيح "أعدل" توزيع للفرص بين أفراد المجتمع للتمتع بالحقوق، والحصول على النصيب "العادل" من ثروة المجتمع، وكبح فروقات الثروة الكبيرة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار وانتشار الفقر والاستغلال.

ويزداد حضور الموضوع أكثر في العقود الأخيرة، بحيث يشهد العالم تزايدا متسارعا في فروقات الثروة، بين الأفراد وبين الدول، وزيادةً مطّردة في معدلات الفقر، فحسب إحصائيات مركز أبحاث مجموعة Credit-suisse لسنة 2017 فإن 0.7٪ من البشر يحوزون على 45.9٪ من ثروة العالم، و70٪ من البشر يتقاسمون 2.7٪ من ثروة العالم[1]، مما أدّى إلى توالي الأزمات المالية والاقتصادية، وما نتج عنها من آثار سلبية على السلم الاجتماعي، من هنا أصبح موضوع مراجعة المنظومة الرأسمالية المعاصرة –في جانبها الاقتصادي والقانوني والسياسي، وفي منطلقاتها الأيديولوجية الفكرية– أمرا حاضرا بجدية في الأوساط البحثية، مع القناعة بوجود مشكلات هيكلية في النظام العالمي؛ بحيث لم تعد السياسات الضريبية وبرامج التأمين الاجتماعي قادرة لوحدها على الحدّ منها، كما أن الآثار السيئة لهذا النظام على الإنسان والمجتمع والبيئة تستوجب منهجيات تحليلية أكثر رحابة وتحررا من الإطار المادي الضيق.

وفي هذا السياق تزداد مسؤولية المسلم ليسهم إسهاما مؤثرا في هذا النقاش العالمي الجاد، ويعرض ما لديه من نظرية تشريعية تهدي البشرية إلى سواء السبيل، وتأكدت هذه المسؤولية لما انتقل هذا النقاش إلى الدائرة الإسلامية موازاة مع حراك الثورات العربية، وما حملته من شعارات متعلقة بقضية "العدالة الاجتماعية" بشكل مكثف، فلم يعد مقبولا أن يقف المسلمون موقف المتلقي السلبي الذي لا تتعدى نظرته للموضوع الترجمة والشرح لمنظومات مستوردة منبتّة عن سياقهم الاجتماعي والتصوري، من دون إسهام حقيقي مستهدٍ بحكمة الوحي والميراث الفكري الضخم للأمة.

وتحقيق العدالة يعدّ من المقاصد الكبرى لإرسال الرسل وإنزال الكتب: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾[2]، ومن تمام الكمال للتشريع الإلهي أن

---

[1] Credit-suisse Research Institute, Global Wealth Databook 2017, p21. Oxfam, January 20, 2014a, Working for the Few: Political Capture and Economic Inequality. Oxfam, January 2015, Wealth: Having It All and Wanting More.

[2] سورة **الحديد**، الآية 25.

يكون له منظوره الخاص لقضية "العدالة الاجتماعية" ومفهومها وفلسفتها، يتأسس على تصورٍ كوني شامل، تتوزع آلياته التنفيذية على مختلف الفروع التشريعية التي تضبط المعاملات المالية والسياسية والاجتماعية والأسرية، لتكوِّن منظومة قانونية متكاملة تقصد إلى تحقيق العدل والإحسان وسعادة الفرد ورفاه المجتمع.

وتأتي هذه الدراسة محاوِلة الكشف عن الرؤية المتكاملة للتشريع الإسلامي حول قضية العدالة الاجتماعية، مبيِّنة لفلسفتها ومقوّماتها وآلياتها ومقاصدها الجزئية والكلية، ومجيبة عن الإشكالات المعاصرة في الموضوع من منظور التشريع الإسلامي، مع جمعٍ منهجي لشتات الفروع الفقهية التي تقيم حدود هذه النظرية وأركانها، والمقارنة المستمرة بالنظريات الوضعية السائدة في الوقت المعاصر.

فكانت أهداف هذه الدراسة:

1. بيان الإطار المفهومي الذي تستند إليه نظرية العدالة الاجتماعية ضمن الرؤية المعرفية الكونية لرسالة الإسلام، والوقوف على موقع قضية العدالة الاجتماعية من مقاصد الشريعة الإسلامية وفلسفتها، ومقارنتها مع أهم النظريات الفلسفية المعاصرة.
2. إبراز التصوّر الإسلامي لجدلية الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال التحليل المقاصدي المستبصر بأصول الاقتصاد الإسلامي.
3. تحليل أهم آليات السياسية المالية التي تؤسس للعدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي، مع المقارنة بأنظمة الرفاه المعاصرة.
4. دراسة أنظمة الرفاه المجتمعي والأسري في التشريع الإسلامي، وتحليل الأسس التصورية لنظرة الإسلام لسعادة الفرد والأسرة والمجتمع، مع اهتمام خاص بموضوع المرأة الذي أصبح من سمات البحث المعاصر في القضية.

ولا ريب أن أهمية هذه الدراسة تكمن في الحضور المكثف لموضوعها في العقود الأخيرة، مع ندرة الدراسات العربية والإسلامية الأصيلة في الموضوع، والمنطلقة من الرصيد الفكري لهذه الأمة، كما أن لأهمية هذه الدراسة وجوها أخرى يمكن إجمالها في هذه النقاط:

1. نظرا لارتفاع نسب الفقر في كثير من الدول الإسلامية وفي العالم، وازدياد فوارق توزيع الثروة، وما صاحب ذلك من كثافة النقاش حول وسائل الخروج من هذه الورطة المتفاقمة؛ يأتي هذا البحث ليحاول الإسهام في هذا النقاش، ببيان النظرة الإسلامية وتقديمها في قالب علمي معاصر، مع المقارنة مع مختلف الأنظمة الفلسفية والسياسية والاقتصادية الوضعية.
2. إن الصياغة العامة لنظرية العدالة الاجتماعية تبرز الجانب الإنساني في شريعة الله تعالى، وتؤكد على الفعّالية الحضارية للفقه الإسلامي، وصلاحيته لكل زمان ومكان، كما تجلّي الروح المقاصدية للتشريع الإسلامي لتجعله مفتوحا على التحليل العقلي.
3. الإسهام في تطوير منهجية التحليل المقاصدي وفن النظريات الفقهية، وذلك بتقديم بحث يحاول انتهاج منهج مقاصدي يتحرّى أقصى درجات المعقولية في تحليلاته، مستندا إلى عدد كبير من

الدراسات الإحصائية المعاصرة، من عدة تخصصات معرفية، مع رصف أشتات الفروع التشريعية في نظرية قانونية كلية، لتقديم القانون الإسلامي في ثوب معاصر قشيب، يحفظ له حضوره العلمي، ويثبت له تأثيره في التغيير الاجتماعي والسياسي، خاصة مع المحاولات الحثيثة لتحييده عن معترك الحياة.

وواجهت الدراسة عدة صعوبات، لعل أشدها هو الحاجة إلى تحليل مستند لعدة تخصصات (Multidisciplinary)، كما أن منهج التحليل المقاصدي يستدعي الرجوع إلى عدد غير قليل من الدراسات الإحصائية في الاقتصاد والاجتماع؛ لعرض المقصد الشرعي في ثوب علمي مستند إلى دراسات إحصائية، فلا يمكن الاعتماد على تأملات تَحَكُّمية يقوم بها الفقيه، فالعلم المعاصر له منهجيته الخاصة في وصف الواقع وبيان المآلات، كما أن المصداقية تحتّم علينا أن تكون أغلب الأبحاث المعتمَدة في تحليل النظريات الوضعية من خارج الدائرة الإسلامية، وهذا يضيف للبحث صعوبة أخرى.

واعتمدت الدراسة المناهج الكيفية (Qualitative) للطبيعة القانونية والفلسفية للبحث، كما توسلت منهجية التحليل المآلي (Legal Impact Analysis) لردم الشقة بين المناهج المعيارية والوصفية (normative vs descriptive)، وبخصوص الاعتماد على الدراسات الإحصائية فقد اعتمدنا منهجية التحليل الثانوي (Secondary analysis).

وهذه الدراسة في أصلها رسالة للدكتوراه بعنوان: "نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي، مقوّماتها وآلياتها وتطبيقاتها"، تقدمتُ بها في كلية "معارف الوحي والعلوم الإنسانية" بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM)، ونوقشت يوم 07 نوفمبر 2019م، وقد أجريتُ عليها بعض التعديل والتهذيب مع حذف بعض أجزائها لتكون مناسبة للنشر، فالشكر موصول لكل من أسهم في إتمام هذا العمل من أساتذتي الأفاضل، والتحية مهداة لكل من ساندني من أهلي الأحباء وأصدقائي الأعزاء وإخواني الأكارم، **والحمد لله تعالى الكريم** أولا وآخرا على توفيقه وتيسيره ولطفه.

أبونصر
nacer37@gmail.com

خاتمة

بعد هذه المسيرة الماتعة بين أروقة التشريع الإسلامي الفخمة، باحثين عن ملامح نظريته التشريعية في العدالة الاجتماعية، مصطحبين معنا حزمة من الإشكالات التي أرهق بحثُها البشرية؛ يمكننا أن نقرّر بأن للتشريع الإسلامي نظرية قانونية تشريعية متكاملة في قضية العدالة الاجتماعية، لها مقوماتها الفلسفية وآلياتها التشريعية، كما أن مبدأ "العدالة الاجتماعية" يُعدّ مقصدا شرعيا كليّا تتكامل معه المقاصد الجزئية جميعها، ويقدّم التشريع الإسلامي بأحكامه في مختلف الأبواب الفقهية نظرية متماسكة تحقق أعلى درجات العدالة الاجتماعية بمنهجية شاملة متوازنة، تجيب عن أهم الإشكالات المستعصية في المجال الفلسفي والقانوني للعدالة، وتعرض نظرتُه الكونية صيغةً توافقية بين مبدأي الحرية والمساواة، والحق الخاص والخير العام، وتجيب فلسفتُه الأخلاقية عن جدلية الكفاءة والعدالة، ومفارقة حافز العمل والاستثمار، وتضبط أحكامُه المتعلقة بالسوق ميزان العدل بين رأس المال والعمل، وتعمل قواعدُه في السياسة المالية على حماية ثروة المجتمع وضمان الفرص المتكافئة بين أفراده، وتقود توجيهاتُه وأحكامه المجتمعَ إلى التآزر والتعاون بما يخفّف من فاتورة الإنفاق العام، وبما يضمن استقلاليته عن السلطة، ويحفظ دوام حيويته التكافلية، ويضطلع نظامُه الأسري بالحفاظ على دفء الأسرة وترابطها وتماسكها.

فهو نظام قانوني بديع يحقق تطلعات الإنسانية إلى الرفاه والعدالة، من دون انتهاكٍ للحريات الفردية ولا قتل لحافز العمل ولا تفكيكٍ للأنظمة الاجتماعية والأسرية ولا إرهاقٍ للبيئة، وهي المعادلة التي عجزت الأنظمة البشرية على تحقيقها متكاملةً في إطار سعيها نحو العدالة الاجتماعية، فإن حققت الكفاءة ضيعت العدالة، وإن دعمت العدالة القومية انتهكت العدالة العالمية، وإن بنت الدولة حطمت المجتمع والأسرة، وإن اقتنصت وفرة المادة فقدت دفء الروح وسعادة النفس وألفة المجتمع.

وإن النظرية الإسلامية بمزاوجتها بين الدافع الفطري والجزاء الأخروي والتربية الروحية التزكوية جعلت من الحرية الفردية والخير العام مبدأين لا يتناقضان، بل كان من مظاهر الحقوق الفردية المسارعةُ في الصالح العام، تحقيقا للمصالح الدنيوية ونيلا للأجر الأخروي العظيم، فجسّدت الخير العام من دون قهر للحريات، وهي الصيغة التي عجزت الفلسفات الوضعية المادية عن التأصيل لها.

كما أن للنظرية نظرة متوازنة لموضوع الرفاه الاجتماعي، تتأسس على شمولية النظرة للإنسان والكون والحياة، للمادة والروح، للفرد والمجتمع، للدنيا والآخرة، للعبادة والمعاملة، وفي ظل هذا الشمول والتوازن تستظل العدالة الاجتماعية الإسلامية، ومن أهم أبعاد ذلك الشمول أن التشريع الإسلامي نظام يتسم بالعالمية والإنسانية المطلقة في الزمان والمكان، ويصعب فهم حِكم أحكامه إن أُخذت أجزاء متناثرة، كما يعسر فهمها باستحضار البعد الفردي دون الجماعي، أو بُعد الأمة المفردة دون الإنساني العالمي، أو بُعد الرفاه المادي دون الرفاه الروحي النفسي، أو باعتبار مصلحة جيل دون الأجيال اللاحقة.

إن نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي هي منظومة رحمانية تعنى بحفظ ضروريات الإنسان الكبرى في روحه ونفسه وأسرته وعقله وماله، وهي منظومة قائمة على العدل والإحسان، ومقاربتها للمشكل الاقتصادي هي مقاربة متكاملة، تمتد من العقيدة وتربية الضمير والوازع الداخلي وترسيخ التصور السليم للحياة الدنيا، إلى التشريع والضبط بالوازع الخارجي والروادع العقابية، مما يجعلها قادرة على معالجة كثير من إشكالات العدالة الاجتماعية المعاصرة التي استعصت على الفكر المادي ضيق المنظور.

وتتسم آليات العدالة الاجتماعية في الإسلام بالتوازن والوسطية، فهي تعمل على حماية المجتمع من سطوة السوق، وحفظ الأسرة من أنانية الفرد، وحصانة حقوق الفرد من هيمنة المجتمع، وتقوية وضعية الأمة في مقابل سلطة الدولة وتسلطها، وعلى توزيع الحافز بين الوازع الداخلي والخارجي، والدنيوي والأخروي، وعلى الحفاظ على التوازن بين الملكية العامة والخاصة، وبين رأس المال والعمل، وبين رب العمل والعامل، وبين البائع المشتري، وبين الفاعلين الاقتصاديين في السوق، وبين الغني والفقير، وبين الرجل والمرأة، وبين الزوج والزوجة في الأسرة عبر توزيع محكم للأدوار وتكامل دقيق بين نظامي النفقات والمواريث، وبين الدولة والسوق والمجتمع، ويضطلع التشريع الإسلامي بتحقيق ذلك جميعه عبر آليات تشريعية دقيقة فصلناها خلال فصول هذا الكتاب.

فهي نظرية تشريعية متكاملة؛ لها تصورها الفلسفي الخاص، وأركانها التشريعية الحكيمة في فقه الدولة والسوق والأسرة والفرد، وخصائصها المتميزة من وسطية وشمول وتوازن، وهي فوق ذلك وقبله شريعة ربانية معجزة، قد ندرك جانبا من مقاصدها، وتخفى علينا جوانب ستكشفها توالي الأيام وإخفاقات البشر المتوالية بعيدا عن الهدي الإلهي.

وفي الأخير نوصي أن تتجه النخب المسلمة في مختلف المجالات والتخصصات لفهم أسرار الوحي ومنظومته التشريعية للإسهام بإبداع في مسيرة تطور الإنسان وفق إرادة خالقه به من الحياة الطيبة، والترفع عن الاجترار السلبي لما يقدمه الآخرون دون نقد ولا إسهام فعال، وعدم السقوط ضحية لهالة التفوق المادي التي تخفي الإخفاقات الفادحة في المجالات الإنسانية الأخرى.

ونوصي بأن تهتم البحوث الشرعية بالموضوعات الاجتماعية المركبة، بالمنهج النقدي المقارن مع النظريات القانونية الوضعية، وهذا ما يمثل أساس التدافع المعرفي العالمي بين الأمم والثقافات، ونوصي بالتخفّف من الفقه التجزيئي والاعتناء بفن النظريات الفقهية المؤسَّس على المنهج المقاصدي، لتقديم منتوج فكري يمكن له أن يقف ندّا للمنظومات القانونية الوضعية التي تقدِّم أنساقا كلية للحياة، تبدأ من البناء الفلسفي الفكري إلى التقنين الفرعي، وهذا ما يدفع إلى الاجتهاد والتجديد بمنهج حكيم أصيل؛ يؤسس للمجتمع الراشد على منهج الله تعالى القويم، بعيدا عن التلفيق بين أفكار الشرق والغرب، **﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾**.

فهرس موضوعات الكتاب